المبحث الأول: المبادئ العامة لقانون الأعمال من الناحية العملية تشير الأعمال الى مجموع النشاطات الاقتصادية خاصة ، فيما يتعلق بجوانبها التجارية والمالية هذه الأنشطة دائمة التطور، من مراح ل تطوره ، وهذا تماشيا مع سيطرة العنصر الاقتصادي على مجمل أوجه النشاط الاقتصادي وهو ما أدى الى تقليص العنصر الأخلاقي الإنسان ي الذي تدور حوله أغلب قواعد القانون المدني خاصة في الوقت الراهن اصبح القانون التجاري هو قانون الأعما ل، هذه الأفكار وغيرها تقودنا الى طرح الاشكال التالي: خلال والحاجات المتزايدة " «Manufacture القرنين السادس عشر والسابع عشر ظهر أنموذجا جديدا لمرافقة التحولات الاقتصادية "المعمل أو المصنع « وبالموازاة مع ذلك عرف النشاط الزراع ي دفعا قويا حصل في المجال الصناعي (عملية التحوي ل)، الثامن عشر بروز البنوك الى الوجود خاصة في أوروبا هذه الأنشطة والحركية «Compagnies » بالإضافة الى ذلك شهد القرن كانت بطبيعة الحال ومن ثم ظهرت الى الوجود قواعد قانونية منها قانون "كوليرت" التجاري ، " قانون نابليون " 1973الفرنسي والتي تنظم خاصة الزراعة والمهن . « Napoléon » لسنة ،وكذا 1808/01/01 والذي بدأ العمل به ابتدا ء من 1807 الصادر سنة الحرة وغيرها 1804المجموعة المدنية الصادرة وبالموازاة مع سبق بدأت معركة الاختصاص القضائي تطرح ا ذ أن الزراعة مثلا التي هي دوما تحولت الى نشاطات اقتصادية تمارس ف ي ذات الشروط التي تمارس فيها ، خاضعة للقواعد المدنية التجارة خاصة عندما يتصل الأمر باستهداف أصحابها للربح المتوخى من التجار والصناع على وجه العموم . ان المقصد من تحقيق الربح الذي يعد في تقدير الكثير من المهتمين بالمادة أساس التمييز بين ما هو تجاري وما هو مدني، وعليه ومع اهتزازه وبرو ز عقلية وروح المشروع حصلت شبه ثورة في القواعد التي تضبط النشاط الاقتصادي عموما وقانون التجارة بصفة خاصة .

المطلب الثاني: تعريف قانون الأعما ل قلنا سابقا بأن القانون التجاري حاليا هو قانون الأعمال، أي قانونا للنشاط الاقتصادي بكافة صوره على نحو يؤدي الى تعريفه على أساس تعريف الاقتصاد ذاته بكونه" :مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بنشاط الانسان من انتاج وتملك وتداول واستهلاك الثروات. " يترتب على مفهوم قانون الأعمال الذي تناولناه سابقا جملة من النتائج نذكر منها: ـ اتساع نطا ق تطبيق هذا الفرع من القانون بحيث يشمل كافة الموضوعات التي لها صلة بالنشاط 1 الاقتصادي، . ـ من شأن الأخذ بهذا المدلول للقانون التجاري الحديث (أي قانون الأعمال) أن يعتبر هذا الأخير 2 وهذا الأمر سيؤدي الى امتداد أحكامه على حساب القانون المدني . ـ زوال التصنيف التقليدي للقانون الى قانون مدني وتجاري بسبب تلاشي مبادئ هذا التقسيم 3 كموضوع الزراعة حاليا وغيرها من الموضوعات التي طغى عليها الجانب المادي. كل ذلك أدى الى ضرورة البحث عن تصنيف جديد للقانون حتى يمكن تفسير الأبعاد الحقيقي ة للقانون التجاري بأبعاده الحديث ة. وتتبعا لكل ما تم ذكره نلاحظ أنه إذا كانت مختلف . فروع القانون الأخرى مع الوقت أخذت مكانتها ومجال ونطاق تطبيقها، كالقانون المدني والجنائي والإداري وقانون العمل وغيره

Summarized by © lakhasly.com